اواض با واض بو اواضي بع كما تقول في الجمع ولان البناء لم يعهد كونه بالتعدي
ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت اي فصدة سبع علل
بعضها ظاهر الرد وبعضها يوخذ رده من الكتب المطولة فراجعها ان شئت
قوله واعرب بواجب الاعراب والنحاة يعني نطقوا به معربا في الاول وحكموا با
عرابه او اطلقوا عليه لفظ المعرب في الثاني قوله بطريق الحمل على الاسم
اي بطريق هو القياس على مطلق الاسم لا خصوص اسم الفاعل قوله لمشا
بهته اياه في الابهام والتخصيص اما الاول فلاحتماله الحال والاستقبال
وعدم تعين احدهما الا بقرينة كالوصف واما الثاني فلقبوله التخصيص
باحد معنييه بواسطة السين او سوف كما في الاسم واورد عليه انهم
ذكروا في باب الاضافة انها اختصت بالاسم لكونها تفيد تعريفا او
تخصيصا وكلاهما مختص بالاسم وحينئذ فما معنى قوله والتخصيص حيث
اثبته في الفعل واجيب بان المراد بالتخصيص المذكور في باب الاضافة
التخصيص الحاصل باللام المقدرة فان غلام رجل مثلا معناه غلام لرجل وهذا الفرد
لا يكون في الفعل ويقال ايضا هناك بالنظر للمجموع اي مجموع الامرين من التعر
يف والتخصيص لا يكون الا في الاسم او ان ذلك لا يكون بالاصالة الا فيه وورد
المصر التعليل المذكور بما حاصله ان الاول يرد عليه الماضي لانه يقبل ما ذكر
تقول ذهب زيد فيحتمل قرب الذهاب وبعده فاذا دخلت قد تخصص بالاول
وان الثاني يرد عليه ان الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام فان الماضي تقترن
بها اذا وقع جوابا للو وان الثالث ليس بمطرد ولو سلم فالماضي قد يجري
على الاسم فيما ذكر كفرح فهو فرح واشر فهو اشر وغلب غلبا وجلب جلبا
فما حاصله ان التعليل ليس بتام في نفسه وبتقدير تمامه لا يفيد لان تلك
الامور الاربعة ليست علة الحكم في الاصل وهو الاسم حتى يترتب على ثبو
تها في الفرع وهو المضارع حكم الاصل فيكون القياس فاسدا الا ان يقال من

شرطه

وفي ان رجل لا يتعين المراد منه الا بقرينة صح

شرطه ان يكون الجامع فيه سبب الحكم وعلته ولك ان تقول ما ذكر انما هو في قياس
العلة وهو ما كانت العلة فيه موجبة للحكم اي مقتضية له اقتضاء تاما بحيث
لا يحسن عقلا تخلفه عنها لا في قياس الشبه وقد صرحوا بانه يصح الالحاق فيه
بسبب المشابهة ولو في غير علة الحكم لكن يرد عليه ان قياس الشبه لا
يصار اليه مع امكان قياس العلة الا ان يقال قياس العلة هنا متعذر لان
علة اعراب الاسم توارد المعاني التي لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا وذلك غير
موجود في المضارع لما سياتي في الشرح تامل قوله والجريان على لفظ اسم
الفاعل اي لفظا وتقديرا فيدخل يقوم مثلا فانه جار على لفظ قائم فيما ذكر
تقديرا لان اصله يقوم نقلت حركة الواو لما قبلها للتثقل قوله في الحركات
والسكنات اي مطلقها لا خصوصها فيدخل يقتل مثلا قوله وتعيين الحروف
الاصول والزوائد اي فيما زاد على الثلاثة فانه شابهه ايضا من جهة انه عليه
في تعيين الحروف الاصول والزوائد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولى وهي
حروف المضارعة كما يظهر ذلك بمقابلة الميزان التصريفي فانه يعلم
به اي مقابل الفا والعين واللام اصول وما عدا ذلك زوائد ويعلم بذلك تعيين
محالها ايضا كما هو ظاهر قوله بجواز نسبة ما وجب له هذا مقابل قوله فيما
سبق في الابهام والتخصيص الخ فتكون المشابهة مسلطة عليه بحسب
المعنى واما في عبارة التسهيل فالجار والمجرور متعلق بتشابه ونص عبارته
فانه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له وانما قال تشبيه لان المعاني
التي اوجبت الاعراب للاسم ليست هي المعاني المجوزة لاعراب الفعل بل تشبهها
في كونها معاني تطرا بعد التركيب يكون الاعراب سببا في تمييزها وافادة
انها مبنية ان ذكر الشبه فاسد لان الجائز هنا غير الواجب هناك وهو القبول
للمعاني المختلفة بصيغة واحدة وانما يصح ذكر الشبه لو نص في الاسم على
معان مخصوصة وانت خبير بالتامل في قوله يعني من قبوله اي الاسم معاني

Copyright © King Saud University